تابع أسباب الفساد:

4-الأسباب الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري والمالي في:

1- سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع: يعد هذا الجانب دافعا قويا لانتشار الفساد الإداري والمالي، وتغلغله في خلايا الاقتصاد القومي لأي دولة . وقد كانت الدول النامية مرتعا خصبا لهذه الممارسة، أين شهدت الثروات والموارد الاقتصادية اقتساما غير عادل وغير منصف بين أفراد المجتمع، وتركزها في يد طبقة على حساب طبقة أخرى . ما نتج عنه تفاوت في المداخيل، وظهور شريحة مستفيدة أكثر. في وقت، أغلبية أفراد المجتمع ركنت إلى البطالة والفقر. وهذا ما ساعد على تفشي الفساد، في ظل شعور هؤلاء بأن حقوقهم مهضومة، ما يجعلهم يتبنون الأساليب التي تحقق لهم عائد، وتضمن لهم حقوقه .إن أهم نتائج هذه الممارسة، والتي تعكس اللجوء للفساد الإداري والمالي، تتجلى في:

•ظهور الطبقية بين أفراد المجتمع، أين تتركز الثروات والموارد في يد شريحة من المجتمع على حساب باقي الشرائح .وهذا ما ينجم عنه اختلال معدلات الدخول، وما يتبعها من تردي الأوضاع.

•الاستغلال الطبقي، الذي يمارسه الأغنياء على الفقراء وذوي الدخول المحدودة من الموظفين الذين يتورطون في قضايا فاسدة لصالح الأغنياء . وتثبت الشواهد، أن بعض الدول النامية تشهد تمركزا كبيرا للموارد الاقتصادية والثروات في يد فئة قليلة، مما يجعلها تتحكم في دواليب العديد من القرارات الاقتصادية داخل الدولة. وهذا ما يرفع من التكلفة الاقتصادية التي يمثل التضخم أحد مداخلها الإستراتيجية، والذي يدفع ثمنه الشرائح الفقيرة في وقت تكاد الشريحة المتوسطة تأفل .وهذا المناخ، يساعد على انتشار الفساد بين الأفراد، والموظفين خاصة و أن هؤلاء هم أكثر شرائح المجتمع في هذه الدول.

2- **تلازم الفقر والبطالة،** توجد علاقة وثيقة بين البطالة والفقر، يعكسها مستوى الدخل الذي يحصل عليه الموظف . إن تراجع مستوى الدخول في ظل ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم يؤدي إلى عجز في ميزانية الموظف عن إشباع حاجاته الأساسية والضرورية. وهذا ما قد يدفعه لاستثمار بعض الممارسات اللامسؤولة على غرار: الرشوة، الوساطة، الاتجار بالوظيفة لتخفيف أعباءه . وتعد البطالة من أكثر القضايا الاقتصادية والاجتماعية أيضا تأثيرا في انتشار الفساد بين شرائح المجتمع والموظفين خاصة في ظل غياب سياسة واضحة للتوظيف وتحديد الأجور. وتعطي الجزائر نموذجا حيا حول هذا الجانب، نسبة كبيرة من موظفيها يتقاضون أجورا زهيدة جدا لا تكفي لتوفير أبسط الضروريات كما أن عدم وضوح المسؤوليات وتحمل واجبات أكثر مما يجب من قبل هذه الفئات، كان أحد الأسباب التي أدت إلى ممارسات لا مسؤولة خاصة إداريا .

3- **النظام الاقتصادي السائد:** فبين طبيعة النظام الاقتصادي السائد وانتشار الفساد الإداري والمالي توجد علاقة قوية، حيث:

أ - **في الأنظمة الرأسمالية** القائمة على اقتصاد السوق، وعدم التدخل الكبير للدولة في مجريات الحياة الاقتصادية، يسود نوع من النزاهة والشفافية، وتقل فرص ممارسات الفساد الإداري والمالي بين الموظفين خاصة في ظل القطاع الخاص. وهذا ما كان متوقعا لكن الحقيقة غير ذلك من منطلقات عديدة منها:

• حرية المنافسة، قد ينتج عنها نوع من اللاتكافؤ بين المنافسين واحتكار بعضهم للأسواق . وهذا ما قد ينتج عنه إفلاس عديد المنافسين خاصة في ظل ضعف قدرتهم على إيجاد منافذ أو ثغرات لإضعاف الخصم، ما يدفعهم لممارسة الفساد الإداري والمالي كدفع الرشاوى والعمولات لاكتساب مكانة؛

• تحديد الأسعار وفق العرض والطلب في السوق قد يكون أحد المنافذ الخصبة للفساد الإداري والمالي خاصة في ظل عدم التكافؤ بين الشركات الكبيرة والصغيرة، التي قد تلجأ إلى دفع رشاوى وعمولات حتى تتسيد السوق، وتتحكم في الأسعار مما ينجر عنه إضعاف الشركات الصغيرة وحتى الكبيرة، فيكون البديل هو اعتماد قنوات الفساد لاسترجاع الحق

• عدم تدخل الدولة في السوق، يعني ضعف الرقابة على الأسواق ما يمنح فرصة لانتشار الممارسات الفاسدة خاصة من قبل كبار المنافسين، ما ينجم عنه تأثر المنافسين فتكون أساليب العمولات، الرشاوى من بين الحلول.

ب- **في الأنظمة الاشتراكية**، التي تقوم على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والملكية المشتركة لوسائل الإنتاج تظهر الصورة أكثر عدالة ونزاهة انطلاقا من المبادئ التي تقوم عليها إلا أن الواقع قد يكون مغايرا بدليل أن الدول التي اعتمدت النظام الاشتراكي كانت أكثر عرضة للفساد الإداري و المالي في ظل سيطرة القطاع العام على مجريات الحياة الاقتصادية ، تفرد جهات معينة في السلطة بصنع القرار والتحكم في دواليب السياسة الاقتصادية . وقد أثبتت العديد من الدراسات، أن الدول التي انتهجت الاشتراكية كانت عرضة للفساد من غيرها، وشهدت مؤسسات القطاع العام فسادا إداريا معتبرا ولازالت سواء تعلق الأمر بالتسيب الوظيفي، الاتجار بالوظيفة، الرشاوى، الاختلاس،... .الخ وهذا ما أفضى إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل فضائح شركة سوناطراك، وبنك خليفة وفضائح الطريق السيار شرق – غرب والقائمة طويلة في هذا المنحى . بيد أن الإقرار بأن حجم الفساد الإداري والمالي يزداد في اقتصاد رأسمالي أو اقتصاد اشتراكي، يبقى مرتبطا بمجموعة من العوامل السياسية، الثقافية، الاجتماعية والتي قد تحول الأمر من اقتصاد رأسمالي نظيف نسبيا إلى اقتصاد رأسمالي يعاني ويلات الفساد .

4-دور الشركات متعددة الجنسيات:

شهدت نموا معتبرا في العقود الأخيرة، وتزايد دورها بشكل كبير في اقتصاديات الدول ليصبح دورا سياسيا لتصير عنصرا مؤثرا وبقوة في أبجديات اللعبة السياسية للعديد من الدول النامية. لقد ساعدت عولمة الأسواق المالية، والتجارة الدولية على تزايد أهمية هذه الشركات التي وجدت مناخا مناسبا في الدول النامية من خلال استثماراتها الأجنبية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة . وكانت عديد هذه الشركات تتبع أساليب ملتوية لتحصيل بعض المزايا وتجنب بعض المخاطر الاستثمارية على غرار: دفع الرشاوى للفوز بصفقات معينة، تزوير الحسابات خاصة فيما يرتبط بالتكاليف لتجنب الضرائب. وجزء من هذه الممارسات كان يتم بالتواطؤ مع مسؤولين كبار بالإضافة إلى موظفي البلدان المضيفة

ومن أهم الأساليب التي تعتمدها هذه الشركات أيضا، تمويل الجمعيات والهيئات المحلية وتقديم إعانات ومساعدات والقيام بدورات تدريبية لفائدة الموظفين. وتقديم كفاءات وحوافز من أجل استقطاب وجذب ولاء الموظفين، السياسيين،...الخ

لقد وجدت العديد من هذه الشركات، الفرصة في الدول النامية لتمرير مشاريعها، وتحصيل إيراداتها وعائدات ضخمة، جزء منها متحصل عليه بطرق غير مشروعة كالتهرب الضريبي، أو تهريب الأرباح،...الخ. ولم يكن أمام بعض المسؤولين في هذه الدول إلا الصمت في ظل الاستفادة الصريحة والضمنية من هذه الشركات.

5-الأسباب البيولوجية:

فسر البعض ارتكاب الموظف للفساد نتيجة عوامل بيولوجية وفيزيولوجية تم إرجاعها إلى عوامل وراثية ومكتسبة

أ) **عوامل وراثية:** ويقصد بها مجموع الدوافع المتعلقة بالحاجات الأساسية للإنسان والقدرات العامة، والقدرات العقلية الخاصة .

• الدوافع المرتبطة بالحاجات الأساسية، تشمل: الحاجة للأكل والشرب، الحاجة للسكن،...الخ. وقد يؤدي النقص في إشباعها إلى الإصابة بالقلق والتوتر والتفكير الدائم في كيفية إيجاد مصادر أخرى لإشباع النقص الأمر الذي يوقع الموظف في الفساد.

• القدرات العقلية العامة، كالذكاء والغباء، وما ينتج عنها من تأثير على الأعمال الإدارية للموظف.
• القدرات العقلية الخاصة، كالقدرات اللفظية والقدرة على الحساب والكتابة والقراءة اليدوية، والتي يحتاجها الموظف وكلها تؤثر على سلوكه في العمل.

ب) **عوامل مكتسبة:**وتعبر عن الحاجات والرغبات التي يريد الفرد إشباعها باعتباره فردا في جماعة، كالحاجة إلى كسب الاحترام والتقدير، الرغبة في التميز وتحقيق الذات. وعدم القدرة على إشباع هذه الحاجات قد يؤدي بالموظف إلى إتباع قنوات غير مشروعة لتحقيق رغباته.